مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة الزمنية (1990 - 2010)
اسم الكاتب: د. محمود زنبوعه، راقي بديع حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4920
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة الزمنية (1990- 2010)

الدكتور محمود زنبوعه*
راقي بديع حبيب**

(تاريخ الإيداع 11 / 5 / 2016. قُبِل للنشر في 17 / 11 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على التبادل التجاري في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية (1990- 2010) وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها عليه. ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات حول سعر الصرف والتبادل التجاري في سورية خلال الفترة الزمنية (1990- 2010) وذلك بالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء والنشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المذكورة. وبعد ذلك قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج (Eviews 8) الإحصائي في دراسة العلاقة بين سعر الصرف وحجم التبادل التجاري عن طريق تحليل استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

هناك علاقة عكسية بين التقلبات في سعر الصرف والتبادل التجاري في الأجل القصير خلال الفترة الزمنية (1990- 2000) وهذا يوافق فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على التجارة، ولا توجد علاقة في المدى الطويل بين التقلبات في سعر الصرف الاسمي والتبادل التجاري.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سعر الصرف، التبادل التجاري، الصادرات، الواردات.

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد المالي والنقدي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق- سورية.
** ماجستير - قسم الاقتصاد المالي والنقدي - كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

The Impact of The Nominal Exchange Rate Volatility on trade in Syria during (1990 - 2010)

Dr. Mahmmod Zanbouhaa*
Raqi Badee Habib**

(Received 11 / 5 / 2016. Accepted 17 / 11 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the effect of exchange rate fluctuations on trade in the Syrian Arab Republic during the time period (1990- 2010) and determine the direction of these effects and the nature of their impact on it. To achieve the objective of the study was to collect data on the exchange rate and trade in Syria during the time period (1990- 2010) relying on the Central Bureau of Statistics and quarterly releases to Central Bank of Syria for the aforesaid years. After that, the researcher analyzed the data using a program (Eviews 8 EMI) in the study of the relationship between the exchange rate and trade by the stability of time-series and test the joint integration and error correction model analysis. The study found the following results:

There is an inverse relationship between the fluctuations in the exchange rate and trade in the short term during the time period (1990- 2010) and agrees that the negative effect of exchange rate fluctuations on trade hypothesis, and there is no relationship in the long term between the fluctuations in the nominal exchange rate and trade.

Keywords: Exchange rate Volatility, Trade, Export, Import.

*Assistant Professor- Department Of Fiscal And Monetary Economics- Factually Of Ecocnmics - Damascus University- Syria.
**Master - Fiscal And Monetary Economy- Department Of Fiscal And Monetary Economics- Factually Of Ecocnmics -Damascus University- Syria.

مقدمة:

أدى قيام المبادلات التجارية بين الدول إلى ظهور سعر الصرف كأداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالمية، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءً عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

ويعتبر سعر الصرف عنصراً مؤثراً في العلاقات الاقتصادية الدولية ويلعب دوراً هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ...الخ.

وقد أدت التطورات الاقتصادية وما رافقها من تطور علمي وتكنولوجي بالإضافة إلى نشوء وحدات اقتصادية كبرى يغطي نشاطها أكثر من دولة إلى زيادة الاهتمام بأسعار الصرف التي استخدمت في التحليل الاقتصادي، ومتابعة أثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

ويهدف البحث إلى دراسة التأثير الذي ينجم عن تقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية (1990– 2010).

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء فخصص الجزء الأول للجوانب النظرية من خلال التعرف على مفهوم سعر الصرف وأنظمته المتمثلة بنظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن ونظام الرقابة على الصرف، والنظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف على التجارة ابتداء بمدرسة التحليل الكلي ومن ثم مدرسة التحليل الجزئي وانتهاء بالاتجاه الحديث في تفسير هذه العلاقة، ومن ثم دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتبادل التجاري. في حين تناول الجزء الثاني من البحث تحليل للتبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990– 2010). وأما في الجزء الثالث فقام الباحث بتحليل التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990– 2010) ومن ثم دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990– 2010).

الدراسات السابقة :

1 أثر تذبذب سعر الصرف على الأداء الاقتصادي في سورية (1985– 2010)، رسالة ماجستير، إعداد بوران عدنان اسماعيل، إشراف ليندا إسماعيل، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2015– 2016.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تذبذب سعر الصرف الحقيقي الفعال على الأداء الاقتصادي في سورية، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المعمم بشروط عدم التجانس وتحليل التباين من نموذج منحدر الاتجاه الذاتي، وقد أظهرت الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي يستجيب سلبياً للتذبذب في سعر الصرف الحقيقي الفعال، وأن سعر الصرف الحقيقي الفعال يساهم بنسب منخفضة في التغير الحاصل في الأداء الاقتصادي.

2 تقييم أنظمة سعر الصرف في سورية خلال الفترة (1990– 2010)، رسالة ماجستير، إعداد علاء زياد خزام، إشراف ليندا إسماعيل، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2014–2015.

هدفت الدراسة إلى تقييم أنظمة سعر الصرف في سورية خلال (1990– 2010) وفقاً لمعايير اختيار نظام سعر الصرف الأمثل، وتم استخدام دوال الاستجابة وتحليل التباين من نموذج متجه الانحدار لذاتي لإظهار الأهمية النسبية لكل من الصدمات الداخلية(صدمات السياسة المالية والنقدية) والصدمات الخارجية (صدمات التجارة

الخارجية) وتوصلت الدراسة إلى أن صدمة التجارة الخارجية هي المصدر الأساسي للتقلبات في الناتج الحقيقي في سورية خلال الفترة المدروسة.

3 تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو– وأثرها على الاقتصاد الجزائري (2007–2002) ، رسالة ماجستير، إعداد بودري شريف، إشراف محمد راتول، جامعة شلف، الجزائر، 2009.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض الدولار الأمريكي مقابل الأورو له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري أدت إلى تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط وبالتالي التأثير على الإيرادات، وارتفاع تكلفة الواردات بفعل ارتفاع عملة الدفع التي تتم بواسطة الأورو في أغلبها وبفعل ما يسمى بالتضخم المستورد الذي نجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4 أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة(1990– 2010)، إعداد أ0م0د0 عبد العظيم الشكري، مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، 2013.

هدفت الدراسة إلى قياس التأثير المتبادل بين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الاريكي ومعدلات التضخم للفترة (1991–2010) وذلك باستخدام اختبارات الاستقرارية واختبار التكامل المشترك ونموذج متجهات تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يؤثر على التضخم في العراق وان هناك علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل.

5 أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه،إعداد دوحة سلمه، إشراف حساني رقية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري إلى جانب إبراز تأثيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة (1990– 2013) وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر غير فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري. وأعاد الباحث السبب إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وحجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990– 2010) وذلك للتوصل إلى الإجابة على التساؤل التالي:

هل أثرت تقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة الزمنية (1990 –2010) ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في دراسة تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على التبادل التجاري في سورية وذلك باعتبارها مسألة مهمة لأي اقتصاد يبحث عن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ويهدف البحث إلى دراسة التأثير الذي ينجم عن تقلبات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية (1990– 2010).

فرضية البحث:

إن انخفاض التقلبات الحاصلة في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في سورية خلال الفترة الزمنية (1990– 2010).

منهجية البحث :

يعتمد البحث في منهجه على التحليل الوصفي والكمي من خلال استعراضه لأهم المفاهيم والنظم والنظريات التي تخص سعر الصرف وكذلك تحليل التبادل التجاري في سورية خلال فترة زمنية معينة. ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار التأثير الذي ينجم عن تقلبات سعر الصرف بوصفها متغير مستقل على التبادل التجاري في سورية بوصفه متغير تابع.

ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة سلسلة زمنيه تمتد من (1990– 2010) نظراً لما تتمتع به السلاسل الزمنية من قدرة على إيضاح التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية والنقدية.

ولم تتناول الدراسة الأزمة السورية لتضارب الأرقام ولعدم توافر البيانات الإحصائية من المصادر الرسمية.

وتم جمع البيانات بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي والمجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

الإطار النظري للبحث

أولاً : مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم [1]، وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة. وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وهناك قلة من الدول التي تستعمل هذا النوع من التسعير كبريطانيا في مركزها المالي في لندن.

وأما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك سورية [2].

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي بتقاطع منحنى الكميات المطلوبة مع منحنى الكميات المعروضة منه ويبين الشكل التالي تحديد سعر الصرف. وله عدة أشكال أهمها:

1 سعر الصرف الاسمي: يعرّف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. كما يمكن تعريفه على أنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية [3] .

2 سعر الصرف الحقيقي: ويقصد بسعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين، فتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات وبالتالي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحدة من النقد المحلي. فعلى فرض أن مستوى الأسعار في البلد المحلي هو (P) وفي البلد الأجنبي (P^*) وسعر الصرف الاسمي (E)، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف من خلال المعادلة التالية [3]:

$$\varepsilon = \frac{EP^*}{P}$$

حيث (ε) يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

3 **سعر الصرف الموازي :** هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

ثانياً: **أنظمة سعر الصرف**

يعتبر اختيار نظام الصرف محط اهتمام الإدارة الاقتصادية للدولة لما له من دور هام في تعزيز المنافسة وحماية الاستقرار الاقتصادي، فهو يؤثر على تدفق السلع والخدمات ورأس المال في الدولة ويمارس ضغطاً قوياً على ميزان المدفوعات والتضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. ويتحدد هذا النظام بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي ويمكن تصنيفها بمايلي:

1 نظام الصرف الثابت

ارتبط هذا النظام بالدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، مما ينجم عنه تحقق سعر ثابت نسبياً للعملات المختلفة بعضها ببعض، ويكون التقلب ضمن حدين هما نقطة خروج ودخول الذهب حيث تدرج نفقات النقل والتأمين [4]. ويستوجب هذا النظام تفضيل التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي، فالدولة التي ترى أن قيمة عملتها قد انخفضت وبالتالي خروج الذهب منها، تقوم بإتباع سياسة انكماشية بهدف توسيع الصادرات والحد من الواردات لزيادة الطلب على عملتها وبالتالي ارتفاع سعر صرف عملتها [5].

ومع تطور النظام النقدي العالمي تطور هذا النظام حيث أصبح يتم فيه ربط العملة إما بعملة واحدة حيث تقوم الدولة بتثبيت عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز. أو أن تقوم بربط سعر صرف عملتها بسلة من العملات تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين كأن تلجأ إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة أو الوحدة الأوروبية [6]. وبالتالي يبقى سعر صرف العملة ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات ويسير معها هبوطاً أو صعوداً مقابل العملات الأخرى.

وقد واجه هذا النظام صعوبات ناجمة عن عدم الثقة بالدولار واستمرار المضاربة عليه مما دفع بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار وبالتالي تم التخلي عن نظام الصرف الثابت في شهر آذار عام 1973 نتيجة التخلي عن الدعامتين الأساسيتين له وهما الصرف الثابت وقابلية التحويل الدولار إلى ذهب [7].

ويناسب هذا النظام الدول النامية ذات الصلة المحدودة بالأسواق المالية العالمية، والدول التي يتصف الإنتاج المتنوع لديها بأنه قليل، البلدان التي لديها مستويات عالية من التضخم. ومن فوائده الحفاظ على الاستقرار النقدي، ويساهم في معالجة التضخم، كما انه يزيد الثقة بالعملة. ويحقق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات. ومن سلبياته أنه يحتاج إلى احتياطيات عالية من العملات الأجنبية، ولا تتمتع السياسة النقدية بالحرية الكاملة والاستقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وهو يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لعملة التثبيت[5].

2 **نظام الصرف المرن**

أنشئ هذا النظام في عام 1973 عقب انهيار النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز والناجم عن الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب وفقدانه لمكانته كعملة إرتكازية نتيجة التخفيضات المتتالية له، بالإضافة إلى قيام دول المجموعة الاقتصادية التسعة بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار [7]. ويتفرع عن هذا النظام نظامين هما نظام الصرف الحر(النظيف) ونظام الصرف المدار(الموجه، غير النظيف).

نظام الصرف الحر(التعويم النظيف): يتحدد سعر صرف عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها بعضاً في سوق الصرف الأجنبي، دون أي تدخل للسلطات النقدية لتلك الدولة. وتكون السياسة النقدية مستقلة عن نظام الصرف ويمكن أن تستعمل بحرية لقيادة الاقتصاد المحلي.

نظام الصرف المدار(الموجه): يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف لتنظيم سعر صرف عملتها من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بناءً على تقدير وضع الاحتياطيات وميزان المدفوعات، ويمكن أن تكون هذه التدخلات بصفة انفرادية أو عن طريق الاتفاق مع بنوك مركزية أخرى. وبالتالي فإن هذا النظام يشبه نظام الصرف الثابت في تدخل الدولة أحياناً لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير، ويشبه نظام الصرف الحر في أنه يسمح لسعر الصرف بالتحرك حيث لا توجد حدود رسمية لسير العملة، وبالتالي يمكن اعتباره الحل الوسط بين هذين النظامين وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي للتجارة الدولية، حيث تتحدد أسعار مركزية للصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغير حولها، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب. ولتتفادى الدول العيوب التي يحويها نظام الصرف الثابت ونظام الصرف الحر استفادت من المزايا فقط بإتباع نظام الصرف المدار.

ويخصص هذا النظام للدول الصناعية الكبيرة والمتوسطة وبعض اقتصاديات السوق المندمجة في أسواق رأس المال العالمية والتي تشهد تنوعاً في إنتاجها التجاري. ومن مزايا هذا النظام أنه يمنح استقلالية اكبر للسلطات النقدية، ويخفف ضغوط المضاربة لأنها غير مؤمنة، كما أنه يؤدي إلى عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى. ومن سلبيات هذا النظام تأثير التذبذب في سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول، كما أن التقلبات المتكررة في سعر الصرف تؤثر على ثقة المتعاملين بالعملة. لكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض الدول تطبق نظاما آخر للتحكم في العرض والطلب على عملتها وإحداث التوازن بينهما، وهو نظام الرقابة على الصرف [8].

3 -نظام الرقابة على الصرف:

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف [9].

ويكمن جوهر هذا النظام في توزيع كمية الصرف الأجنبي المتواجدة لدى الدولة على وجوه الطلب الممكنة . وبالتالي يتم تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي التأثير على ظروف العرض والطلب للصرف الأجنبي والهدف من ذلك يتمثل غالباً في تشجيع بعض الصادرات التصديرية، وتحديد مجالات استخدام الصرف الأجنبي، والمحافظة على سعر مرتفع للعملة الوطنية، كما قد يتمثل الهدف في اختيار الدول التي سيتم التعامل معها [4]. ويخصص هذا النظام لاقتصاديات السوق وبعض الدول النامية المرتبطة نسبياً بقطاع مالي قوي، وتسجل مسارا لسياسة اقتصادية منضبطة. ومن مزاياه منع خروج رؤوس الأموال من الدولة، وحماية الصناعات المحلية، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. ومن سلبياته أن القيود على سعر الصرف تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال، واستخدام غير كفؤ للموارد ناجم عن عدم المنافسة [8].

ثانياً: الإطار النظري لأثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري

ظهرت مدرستان في الفكر الاقتصادي حول البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري، وتبنت المدرسة الأولى أسلوب التحليل الكلي لمناقشة هذه العلاقة، في حين تبنت المدرسة الثانية أسلوب التحليل الجزئي متخذة من الشركة التصديرية عينة لتحليل العلاقة وتعزيز فرضية التأثير السلبي.

1 -تقلبات (Volatilities) سعر الصرف وفقاً للتحليل الكلي (المدرسة الأولى)

يرى أنصار هذه المدرسة أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، مما يعني أن كلما ازدادت التقلبات في سعر الصرف كلما انخفض حجم التبادل التجاري [10].

2 -تقلبات سعر الصرف والتجارة وفقاً لأسلوب التحليل الجزئي (المدرسة الثانية)

تمثلت هذه المدرسة بنماذج عدة في مقدمتها النماذج الكلاسيكية ومن أبرزها نموذج كلارك (1973) الذي قام بتطوير نموذج الشركة التصديرية التي تقوم بإنتاج سلعة واحدة تواجه سوقاً تسودها المنافسة الكاملة، وتبيع إنتاجها في السوق الخارجية وتستند إلى فرضية أن الشركة لا تستخدم مدخلات مستوردة، وسعر السلعة المصدرة مُقيم بالعملة الأجنبية التي تعد متغيراً خارجياً وتتحدد قيمته خارج النموذج، بالإضافة إلى أن حجم الإنتاج ثابت[11].

وبناء على هذه الفرضيات فإن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف تؤدي إلى نشوء مخاطر بالنسبة للعوائد المستلمة بالعملة المحلية، ويتوجب على الشركة أن تخفض من حجم الصادرات آخذةً بعين الاعتبار المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف. وهناك نموذج هوبر وكوهلج (1978) واللذان ناقشا الافتراض القائل أن التقلبات هي المصدر الوحيد لعدم التأكد، حيث اعتقدا بأنها مصدر رئيسي ولكن ليس الوحيد للمخاطر، بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في جزء من أرباح المصدر، وأن المصدر يعرف حجم الطلب على منتجاته في السوق. وبالتالي فإن تقلبات أسعار الصرف ستنقل منحنى الطلب نحو اليسار وسيعتمد حجم انخفاض الطلب على مرونة الطلب ودرجة تجنب الخطر، وبذلك فقد تبنى هذا النموذج فرضية أن زيادة تقلبات سعر الصرف تخفض التجارة [12].

وقد أعادت هذه الفرضيات التي اعتمدتها النماذج الكلاسيكية والتي لا تنسجم مع الواقع في معظمها نحو إمكانية إدخال إصلاحات على أسلوب التحليل الكلي المحدث وأبرز من يمثل هذا الأسلوب نموذج اختار– هيلتون (1984) [11].

3 تقلبات سعر الصرف والتبادل التجاري وفق أسلوب التحليل الكلي المحدث

تعد النقاشات حول فرضية التأثير السلبي وإيجاد المبررات الاقتصادية الكلية المحور الرئيسي لأنموذج (اختار – هلتون) في عام 1984، الذي اعتمد مبدأ مناقشة إدخال تقلبات سعر الصرف بوصفها متغيراً رئيسياً في دالة الكمية المطلوبة والمعروضة، وإهمال إمكانية التغطية الآجلة التي ادعاها أنصار أسلوب التحليل الجزئي، حيث اعتقدا بأن كثيراً من البلدان النامية تفتقد إلى أسواق العقود الآجلة، وبالتالي فإن المصدر سيكون في مواجهة حتمية لتقلبات أسعار الصرف والنقطة الرئيسية في تحليل هذا الأسلوب أن أنصار أسلوب التحليل الكلي الكلاسيكي وقعوا في خطأ فادح عندما جمعوا أشكالا مختلفاً للصادرات تحت بند إجمالي الصادرات واعتقد (اختار– هلتون) أن هذا سبب رئيسي لفشل أسلوب التحليل الكلي في تعزيز فرضية التأثير السلبي.

افترض نموذج (اختار – هلتون) أن السوق الخارجية تسودها المنافسة الكاملة وأن منحنى العرض والطلب للسلع المصدرة والمستوردة ذو مرونة عالية تجاه الأسعار فضلاً عن تركيز الباحثين على تقلبات سعر الصرف الحقيقي بالرغم من إدراكهم أن قسم كبير منها يعود إلى سعر الصرف الاسمي وتحت هذه الافتراضات توصلا إلى أن هناك تأثيراً عكسياً لتقلبات سعر الصرف في تجارة عدد من الدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، انكلترا) وهذا يعزز فرضية التأثير السلبي [13].

وتم انتقاد هذه الدراسة من حيث أسلوبها وطبيعة تحليلها والذي يتفق مع ظروف الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية التي يزداد حجم الصادرات الصناعية في إجمالي صادراتها، في حين لا ينسجم وطبيعة اقتصاديات العديد من الدول النامية التي لا تزال الصادرات التقليدية تهيمن على صادراتها.

4 -الاتجاه الحديث في تفسير العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة

ظهر خلال العقد الماضي تيار يدعو إلى رفض نظرية التأثير السلبي ويؤكد أنصار هذا التيار أن تأثير تقلبات سعر الصرف في التجارة قد يكون سلبياً أو ايجابياً بحسب السلوك السيكولوجي والنفسي للمصدرين وكذلك المستوردين إذا أن تقلبات سعر الصرف هي طرف في فرضية التأثير العكسي والتي تتضمن كذلك المخاطر والأخيرة هي دالة السيكولوجي للمصدرين والمستوردين.

ويرفض ماكينزي (1999) فرضية التأثير السلبي حيث يرى بأن تأثير التقلبات قد يكون إيجابياً أو سلبياً مؤكداً أهمية المتغيرات الأخرى المؤثرة في التجارة واختلاف سلوكياتها بين البلدان فضلاً عن استجابة المصدرين المستوردين لتقلبات سعر الصرف داخل البلد نفسه [14]. كما يرى ونكوب واستيشا (2000) أن استقرار سعر الصرف لم يكن يوماً حافزاً لزيادة التجارة إذا إن التجارة تتأثر بمصفوفة من المتغيرات مثل الدخل الذي يؤدي أيضاً إلى زيادة حجم التجارة بغض النظر عن استقرار سعر الصرف أو تقلباته.

وبالتالي يمكن القول أن لتقلبات سعر الصرف تأثيرا على حجم التجارة وقد يكون هذا التأثير سلبيا أو ايجابياً وهذا يتبع بقية المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة واتجاهاتها فضلاً عن سلوكية المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل التجارة والإنتاج حيث إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف منها في الدول الأخرى.

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والتبادل التجاري

إن قيام عمليات التبادل التجاري بين الدول يتطلب دفع قيمتها وفقاً للنظام النقدي الدولي من خلال الدفع المباشر أو من خلال نظام المقاصة وغيرها، وهذا ما يتطلب الحاجة إلى العملات الأجنبية لتمويل حركة السلع والخدمات عبر الدول، وتختلف قيم تلك العملات من دولة إلى أخرى وذلك حسب النظام المتبع وحجم اقتصادها وطبيعة مركزها التجاري مما يؤدي إلى تحديد سعر للعملة المحلية يسمى سعر الصرف. ويتحدد هذا السعر في سوق الصرف إن كان النظام المتبع حرية الصرف وفقاً لآلية العرض والطلب أو يحدد من قبل السلطة النقدية إن كان النظام المتبع هو الرقابة على الصرف أو سعر الصرف الثابت، ويساهم سعر الصرف بشكل كبير في تسهيل عملية التبادل التجاري بالإضافة إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات حيث يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية بجميع العمليات المالية والتجارية المقيدة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات وتظهر أهمية سعر الصرف من خلال مايلي [6]:

- **ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:** يمثل سعر الصرف صلة الوصل بين السعر المحلي والأسعار العالمية من خلال ثلاثة أسواق هي (سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في الأسواق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في السوق المحلية ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية. وبالنسبة للتعامل في سوق الأصول المالية (المحلية والأجنبية) فيتم المقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من الأصول ويتم تفضيل الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل مخاطرة. وأما في سوق العمل فإن الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضا عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي الأمر الذي يدفع بالعمالة ولا سيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

- **توزيع الدخل:** يقوم سعر الصرف بوظيفة توزيع الدخل على المستوى العالمي والمحلي فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة دخلة القومي وأما في حالة انخفاضة يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي. وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي فارتفاع سعر الصرف الأجنبي يجعل الصادرات مربحة ويزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف وبالتالي فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضاً ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين[6].
- **تخصيص الموارد:** يدفع التغير في سعر الصرف إلى تدوير الموارد بين القطاعات فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتمويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دولياً (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من اجل التصدير غير مربحاً وأما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد إليها من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

النتائج والمناقشة:

أولاً: التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990– 2010)*

شهد التبادل التجاري في سورية ارتفاعاً في حجم المبادلات خلال الفترة (1990– 2010) وصل معدل نموه إلى 11.97% إلا أنه ترافق بتقلبات في معدلات نموه طوال هذه الفترة فعلى الرغم من ارتفاع التبادل التجاري خلال فترة التسعينات من (120069) مليون ل.س عام 1990 إلى (316303) مليون ل.س عام 1999 بمعدل نمو وصل إلى 33.42%، إلا أن معدلات النمو كانت متقلبة بشكل كبير حيث ارتفعت من 20.2% في عام 1991 إلى 31.4% عام 1994، وذلك بسبب زيادة الواردات بنسبة كبيرة إثر إصدار قانون الاستثمار رقم / 10/ لعام 1991 حيث وصل معدل نمو الواردات في عام 1994 إلى 44.9% بعد أن كان 25.7% في عام 1993. وبالمقابل ارتفع معدل نمو الصادرات ما يقارب الضعف في عام 1994 بالنسبة للعام الذي سبقه. ومن ثم انخفض معدل التبادل التجاري بشكل كبير إلى 2.53% عام 1995 بسبب انخفاض المستوردات بشكل كبير والتي حققت معدلات نمو سالبة وعاود معدل النمو للتبادل التجاري إلى الارتفاع في عام 1996 ليحقق 25.79% بسبب ارتفاع الواردات التي بلغت 28.34% والصادرات 23.14% ومن ثم عادت معدلات النمو للتبادل التجاري لتتراجع حيث حققت في عام 1998 معدلات نمو سالبة بلغت –7.99% بسبب انخفاض الصادرات بشكل كبير والتي تراجعت من 182078 مليون ل.س عام 1997 إلى 153929 مليون ل.س عام 1998 محققة معدل نمو سالب بلغ (–15.46) لترتفع من جديد في عام 1999 إلى 14.18%. وخلال الفترة الزمنية (2000– 2010) وصل معدل النمو لحجم التبادل التجاري الى28.16% وقد ارتفع خلال الفترة 2000– 2001 إلى 19.2% لينخفض بشكل كبير في عام 2003 محققاً معدلات نمو سالبة –7% نتيجة لانخفاض الواردات من 18% عام 2001 إلى 0.5 % وانخفاض الصادرات بشكل كبير بسبب تراجع الإنتاج النفطي حيث بلغت (– 12%) وعاود معدل النمو للتبادل التجاري إلى الارتفاع في عام

*** تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث بالاستناد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.**

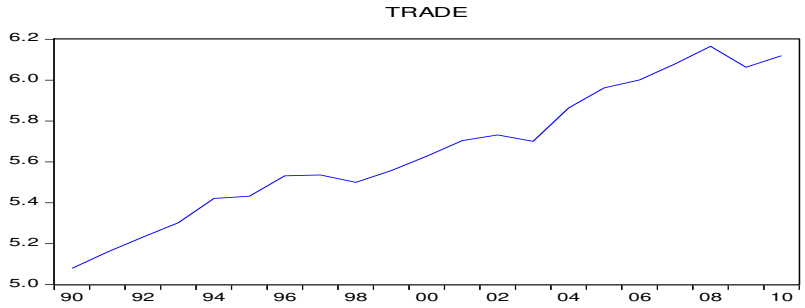
2004 إلى 45.88% بسبب ارتفاع الصادرات والواردات بشكل كبير حيث وصلت الواردات إلى 359026 بعد أن كانت 218000 في عام 2003 بمعدل نمو 64.6% والصادرات إلى 372634 مليون ل.س بعد أن كانت 283548 مليون ل.س عام 2003 بمعدل نمو 31.41%. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو التبادل التجاري في عام 2008 إلا أنها حققت معدلات نمو سالبة في عام 2009 بلغت – 20.98% بسبب انخفاض معدل نمو الواردات إلى (–13.4%) و انخفاض الصادرات بسبب الظروف المناخية السيئة والأزمة المالية العالمية إلى (– 28.9%) ارتفاع 13.7% لتعاود الارتفاع في عام 2010. ويلاحظ من خلال تحليل التبادل التجاري خلال هذه الفترة أن زيادته وانخفاضه يتوقف بشكل رئيسي على الواردات وذلك بسبب عدم المرونة في الطلب عليها كونها في غالبيتها من السلع الضرورية واللازمة للعميلة الإنتاجية.ويبين الجدول رقم (1) سعر الصرف والتبادل التجاري والصادرات والواردات في سورية ومعدلات النمو خلال الفترة الزمنية (1990– 2010).

الجدول رقم (1) سعر الصرف والصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري ومعدلات النمو

السنوات	سعر الصرف	تقلبات سعر الصرف %	الصادرات السورية	معدل نمو الصادرات %	الواردات السورية	معدل نمو الواردات %	حجم التبادل التجاري	معدل نمو التبادل التجاري %
1990	19.31	____	80252	____	39817	___	120069	___
1991	24.92	3.966869	85675	6.757464	58662	47.32903	144337	20.21171
1992	28.26	2.361737	87606	2.253866	83113	41.68116	170719	18.27806
1993	30.06	1.272792	96282	9.903431	104488	25.718	200770	17.60261
1994	33.15	2.18496	112448	16.79026	151462	44.95636	263910	31.44892
1995	34.43	0.905097	132831	18.1266	137754	–9.05045	270585	2.529271
1996	39.15	3.337544	163569	23.14068	176801	28.34546	340370	25.79042
1997	44.88	4.051722	182078	11.31571	161703	–8.53954	343781	1.002145
1998	49.1	2.983991	153929	–15.4599	162374	0.414958	316303	–7.99288
1999	48.83	0.190919	185847	20.73553	175300	7.960634	361147	14.17754
2000	47.77	0.749533	228914	23.17336	195607	11.58414	424521	17.54798
2001	48.12	0.247487	273697	19.56324	232371	18.79483	506068	19.20918
2002	49.18	0.749533	322375	17.78536	216928	–6.64584	539303	6.567299
2003	49.21	0.021213	283548	–12.044	218000	0.494173	501548	–7.0007
2004	51.61	1.697056	372634	31.41831	359026	64.69083	731660	45.88035
2005	52.86	0.883883	454591	21.99397	462043	28.69347	916634	25.28141
2006	51.15	1.209153	524001	15.26867	478693	3.603561	1002694	9.388698
2007	49.94	0.855599	587079	12.03776	613107	28.07937	1200186	19.69614
2008	46.56	2.390021	713951	21.61072	749941	22.31813	1463892	21.97209
2009	46.71	0.106066	507256	–28.9509	649417	–13.4043	1156673	–20.9865

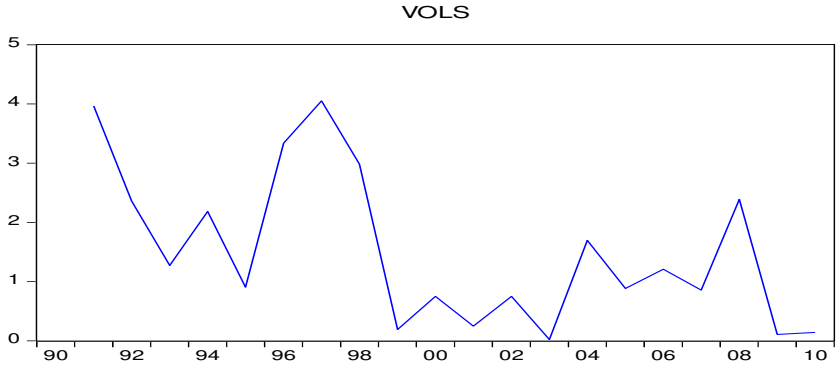
13.70439	1315188	14.62142	744371	12.53036	570817	0.141421	46.51	2010

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة وتم حساب معدلات النمو من قبل الباح



ويبين الشكل رقم (1) تطور التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990- 2010)

تطورات التبادل التجاري في سورية خلال (1990- 2010)



ويبين الشكل رقم (2) تقلبات سعر الصرف خلال الفترة (1990- 2010)

تقلبات سعر الصرف في سورية خلال (1990- 2010)

ثانياً: أثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990- 2010)

تعد تقلبات أسعار الصرف من الموضوعات الجوهرية التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتعود أهميتها لدورها الهام في تحقيق التوازن الداخلي (صدمات السياسة المالية والنقدية) والخارجي (صدمة التجارة الخارجية)، ومساهمتها بشكل فعال في تحقيق الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي. فتقلبات أسعار الصرف تخلق بيئة عمل غير مواتية للنشاطات الاقتصادية، فهي تدفع بالمستثمرين إلى تجنب الاستثمار في الدولة التي تتعرض لتقلبات مفرطة في سعر صرف عملتها، كما أنها تؤثر في الإنتاج وبالتالي التوظيف، وذلك من خلال سوء توزيع الموارد وبالتالي تؤثر سلباً على معدلات النمو للدولة المعنية، وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة هذا التأثير تحدده استجابة الدول والشركات والأفراد لتلك التقلبات [11].

وإن السبب الحقيقي لتلك التقلبات ناشئ في البداية عن مرونة أسعار الصرف العالية في ظل نظام الصرف المرن والتي وضعت لمعالجة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد والتي لا يستطيع نظام الصرف الثابت معالجتها في المدى القصير، وقد أضحى إتباع نظام الصرف المرن بديلاً مفضلاً لدى العديد من الاقتصاديين الذين لا يحبذون مواجهة هذه الصدمات عبر السياسات الاقتصادية التي تحتاج مزيداً من الوقت والتكاليف، وفي الوقت نفسه لا

ينصح هؤلاء إعطاء مرونة كبيرة جداً لسعر الصرف التي قد تؤدي إلى انهيار كامل لقيمة العملة المحلية، إذ ما حضرت التوقعات التشاؤمية والتي تزيد من حجم التخفيضات المتعاقبة في قيمة العملة المحلية التي تتم بفعل قوى العرض والطلب.

ثالثا: إجراءات ومنهجية الدراسة

تحتوي الدراسة على نموذج قياسي يدرس أثر تقلبات سعر الصرف كمتغير مستقل على حجم التبادل التجاري في سورية كمتغير تابع من خلال برنامج (E Views 8) الإحصائي.

صياغة نموذج الدراسة:

تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وحجم التبادل التجاري خلال الفترة الزمنية (1990– 2010) من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرارية (Stationary test) والتكامل المشترك ونموذج متجهات تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model (VECM بهدف الوصول إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية ومن ثم تجنب النتائج الزائفة التي يتم الحصول عليها بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية مهماً للتأكيد من استقرارها قبل إجراء أي اختبار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root) وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية وهنالك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية، فإن لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة معامل التحديد أو القيمة الإحصائية ل (t) والتي تكون أعلى مما هي عليه أو إحصائية (D–W) التي ستكون أقل مما هي عليه. ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيم المحسوبة لمستويات المتغيرات أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) وقبول الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية وبالعكس.

فإذا كانت السلستين الزمنيتين للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة من حيث المستوى ومستقرة عند الفروق الأولى فهذا يدل أن هاتين السلستين لهما ذات درجة التكامل وهذا يعني أن المتغيران يتحركان معاً عبر الزمن وان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما وان درجة التكامل بينهما هي واحد.

اختبار التكامل المشترك:

تشير فكرة التكامل المشترك إلى وجود توازن بين المتغيرات في الأجل الطويل وأهم المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي منهجية أنجل جرانجر ومنهجية جوهانسون–جسليوس.

وتعتمد منهجية انجل جرانجر على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات" وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة أي بها جذر وحدة فيتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة[15]. أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

الخطوة لأولى: وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS). ولتطبيق التكامل المشترك يجب توافر الشرطين[16]:

1 –أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

2 –استقرار البواقي (e) للنموذج الأصلي عند المستوى.

فإذا تم قبول فرضية العدم نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة ومنه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.

الخطوة الثانية نموذج تصحيح الخطأ : يتم تقدير النموذج في حال أن المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل لقصير وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار طويل الأجل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير.

نتائج الاختبارات القياسية:

رموز متغيرات الدراسة : VOLS: تمثل تقلبات أسعار الصرف، TRAD: يمثل حجم التبادل التجاري.

من أجل اختبار العلاقة السببية بين تقلبات سعر الصرف وحجم التبادل التجاري تم استخدام البيانات السنوية للفترة الزمنية (1990– 2010).

اختبار الاستقرارية

تبين نتائج تحليل السلسلتين الزمنيتين عبر الزمن من خلال اختبار جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط أن السلسلتين الزمنيتين لعينة الدراسة غير مستقرتين من حيث المستوى، وتستقران عند الفرق الأول. ويوضح الجدول (2) نتائج تحليل اختبار ديكي فوللر البسيط.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار استقرارية السلستين الزمنيتين عند المستوى والفرق الأول (اختبار ديكي فولر البسيط)

	المستوى			الفرق الأول			القرار
	non	intercept	Trend and intercept	non	intercept	Trend and intercept	
القيم الحرجة 1%	-2.685718	-3.808546	-4.498307	-2.692358	-3.831511	-4.498307	
القيم الحرجة 5%	-1.959071	-3.020686	-3.658449	-1.960171	-3.029970	-3.658446	
القيم الحرجة %10	-1.607456	-2.650413	-3.268973	-1.607051	-2.650413	-3.268973	
Vols	-1.906105	-3.371464	-4.489887	-7.210020	-7.103271	-6.780357	ساكنة عند الفرق (1)
trad	3.735366	-1.166229	-2.651599	-3.033626	-4.744156	-4.726873	ساكنة عند الفرق (1)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الإحصائية.

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) أن قيم اختبار ديكي فوللر المحتسبة عند أخذ المستوى أصغر من القيم الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدمي الذي ينص على أن هنالك جذر وحدة وبالتالي فإن السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين من حيث المستوى، وتستقر السلسلتين عند أخذ الفرق الأول حيث تكون القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر للوحدة وبأ السلستين تستقران عند الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك

بما أن تقلبات سعر الصرف والتبادل التجاري متكاملة من حيث الفرق الأول يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلستين الزمنيتين باستخدام طريقة (انجل – جرانجر) الذي يسمى انحدار التكامل المشترك وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (OLS).

السلستين متكاملتين من حيث الفرق الأول

من الجدول (3) نجد أن القيم المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي يتم قبول فرض العدم (السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر وحدة).

الجدول رقم (3) نتائج اختبار استقرار البواقي عند المستوى (kpss)

	المستوى	
	Intercept	Trend
LM–	0.18203	0.35437
القيم	0.73900	0.21600
القيم	0.46300	0.14600
القيم	0.34700	0.11900

الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ

يمثل DTRAD المتغير التابع عند الفرق الأول، ويمثل DVOLS المتغير المستقل عند الفرق الأول.

النموذج رقم (1) نموذج تصحيح الخطأ عند الفرق الأول

Dependent Variable: DTRAD
Method: Least Squares
Date: 10/04/16 Time: 18:08
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055472	0.012787	4.338193	0.0005
DVOLS	0.024242	0.009543	2.540264	0.0218
E(-1)	-0.027238	0.243737	-0.111753	0.9124

R-squared	0.288385	Mean dependent var	0.050506
Adjusted R-squared	0.199433	S.D. dependent var	0.061563
S.E. of regression	0.055083	Akaike info criterion	-2.816002
Sum squared resid	0.048547	Schwarz criterion	-2.666880
Log likelihood	29.75202	Hannan-Quinn criter.	-2.790765
F-statistic	3.242035	Durbin-Watson stat	1.738417
Prob(F-statistic)	0.065760		

ومن خلال النموذج (1) نجد:

إن قيمة prop (أقل من 5%) وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية في الأجل القصير.

معامل نموذج تصحيح الخطأ غير معنوي وبالتالي لا يوجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

إن قيمة R–squared = 0.288 وهذا يعني أن 28.8% من التغيرات الحاصلة في حجم التبادل التجاري تفسرها التقلبات الحاصلة في سعر الصرف.

إن قيمة Prob(F–statistic)= 0.065 وبالتالي فهي معنوية عند مستوى معنوية 10%.

إن معادلة الانحدار هي:

$$DTRAD = 0.0554722484513 + 0.024241532396*DVOLS - 0.027238330195*E(-1)$$

ومن المعادلة نجد أنه عندما تتغير التقلبات في سعر الصرف بمقدار وحدة وحداة يؤدي ذلك إلى تغير حجم التبادل التجاري في المدى القصير بمقدار 2.4%.

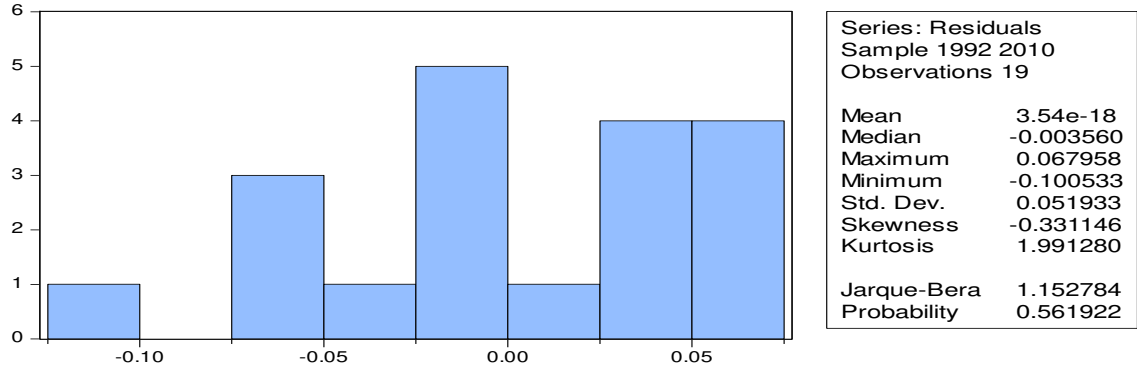
الارتباط الذاتي للبواقي: من النموذج (2) نجد أن القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

النموذج رقم (2) نتائج تحليل الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.185328	Prob. F(2,14)	0.14 93
Obs*R-squared	4.520386	Prob. Chi-Square(2)	0.10 43

التوزيع الطبيعي للبواقي: يشير الشكل (3) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن القيمة الاحتمالية (propablity = 0.56) أكبر من مستويات المعنوية ونقبل الفرض العدم وبالتالي بواقي تقدير معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (3) بواقي تقدير معادلة الانحدار

ثبات تباين الأخطاء

يشير النموذج (3) إلى أن القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرض العدم (ثبات تباين الأخطاء).

النموذج رقم (3) نتائج تحليل ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.388142	Prob. F(1,16)	0.5421
Obs*R-squared	0.426318	Prob. Chi-Square(1)	0.5138

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1 -إن انخفاض التقلبات في سعر الصرف بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بمقدار 2.4% وذلك في المدى القصير وهذا يتفق مع فرضية البحث.

2 -لا يوجد علاقة توازنية بين تقلبات سعر الصرف وحجم التبادل التجاري على المدى الطويل خلال الفترة الزمنية (1990- 2010)

3 -تفسر التقلبات في سعر الصرف 28.8% من التغير في حجم التبادل التجاري وبالتالي هناك عوامل أخرى مؤثرة على حجم التبادل التجاري في سورية خلال الفترة (1990- 2010).

التوصيات:

1 -إتباع سياسات ملائمة تحقق الاستقرار النسبي في أسعار الصرف وتجنبها التقلبات المفرطة لما لذلك من آثار سلبية على حجم التبادل التجاري.

2 -بما أن 28.8% من التغير في حجم التبادل التجاري تفسره التقلبات في أسعار الصرف بالتالي هناك 68.2% من التغيرات التي تحدث في حجم التبادل التجاري ناجمة عن عوامل أخرى يجب البحث عنها.

3 -السعي لزيادة حجم التبادل التجاري وذلك عن طريق زيادة الصادرات والحد من الواردات.

المراجع:

1 -عبد العظيم، حمدي. *"سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"* . مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص 30.

2 -طارق، شوقي. *أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية"* . رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص 39.

3 -بلقاسم العباس، *"سياسات أسعار الصرف"*. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والعشرون، 2003، ص3، ص5.

4 -مصطفى، أحمد فريد. *"الاقتصاد النقدي والدولي"*، مؤسسه شباب الجامعة، 2009، ص386، ص392.

5 -عبد الحسن، الغالبي؛ عبد الحسين، جليل. *"سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"*، دار صفاء للنشر والتوزيع، جامعة الكوفة، عمان، 2011، ص84، ص91.

6 -توفيق، الصادق علي، وآخرون. *"سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"* ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، أبو ظبي، 1997، ص49، ص ص 16-23.

7 -ملاك، وسام. *الظواهر النقدية على المستوى الدولي*"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص437، ص424.

8- YAGI, F. *"Choice Of Exchange Rate Regimes For Developing Countries*". Africa Region Working Paper Series No.16, 2001, p4.

9 -الناشد، محمد. *" التجارة الخارجية والداخلية -ماهيتها وتخطيطها"*، منشورات جامعة حلب، 1988، ص 152.

10 -العنزي، سعدون حسين. *"أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية"* ،أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2006، ص 47-48.

11 -حسين فرحان، سعدون. *"أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة* "، تنمية الرافدين العدد 96، المجلد31، 2009، ص5،ص7.

12 – ILHAN, O . *Exchange Rate Volatility and Trade: A Literature Survey*. International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol.3-1, 2006, p86-87.

13- PADMA.G. *Exchange Rate Volatility and Trade*: some further *evidence,staff*. papers,vol :35, 1985, P475-481.

14- MCKENZIE, M.D. *The impact of Exchange Rate Volatility on International Trade Flows*. Journal of Economic Survey 13. www. Jstor. Org, 1999, p99-100.

15- السيد متولي عبد القادر." *نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية* "، منتدى الإحصائيين العرب، 2006، ص 8 .www.arabictat,com

16- GRANGER .C.W. *some recent development in aconcept of causall*. Journal of econmetrics. VOI,39,1988 ,p202.